

يشتمروا بقلوا ايضا فهو موقوف بالالف الفاسده والاعرابان
 المعوجه الكاريه في ثلثها مع ان يعبرها ويغيرها غير معلوم
ومالها ان هذه اللغة انبثقت اليها من الخليل والاصمعي والي
 عمرو الشيباني في عرونها ولا يظن ان يكونوا معصومين فليعلم
 غلطوا في نقل لغات اوسهم وعد ذلك لانته هذه اللغات واما
 نقل الاحاد فلا يشك عليه هو لانه لا يقيد الا النظر فبحر ان يكون
 دلاله القران والاحاديث كلها مطويه لا يقطع فيها وطرف
 الاجماع **وبينها** ان نقل الاحاد ايضا انما يفيد الظن اذ لم يكن
 مطعونا فيه وهو مطعون فيه فان لجر كتاب صنف في نحو سبويه
 واصح كتاب في اللغة كتاب العين اما سبويه فقد طعن فيه جملة
 القوس والمبرد من البصرين مع فضله واما العين فقد طعن فيه
 كل اهل اللغة وروى ايضا عن رويه وايه انما كانا تركلان الفاظ
 لم تستمع الا منها وهما من ابا بروراه اللغة وساعدها المارني في
 قوله ما ينس على ذلك العرب فهو منه وكان الاصمعي مشهورا باطلا
 وايضا فان بن جني اورد بابا في باب الخصايص في تكذيبها ولا
 النضال بعضهم فعضا فقد اخرجها ولا اورد ولم يبق الاعتماد
 على نقل الاحاد **واما** المركب من العقل والنقل والاستدلال بالقدس

الفيلسوف لما يصح لو لم يحز المناقض على الواضع وانما منع المناقض
 اذا كان الواضع هو الله فلكيفه غير متعالموم فارتفعت النقد عن
 هذا الطريق وايضا فان الاشتكالات التي ذكرها على النقل **بابها**
 في نقل المقدمين لا يقال هذا الطريق صحته اجماعية لاننا نقول الاجماع
 من تفاريع هذه القاعدة فلو انت بالاجماع لزم الدور **والجواب**
 ان اللغة والنحو على قسمين فمنها لغات تعلم بالضرورة استعملها في الارز
 كلها وحتى في زمان الرسول وقبله كالسما والارض والبحر والملك والماء
 والهوا والارتفاع العاقل واصحاب المفعول والبحر والمضاف اليه والفتح
 في هذا القسم قد حرج السوفسطاي في الضروريات غير مسموع وهذا
 هو الاكثر وقسم غريب وهو في القران قليلا جدا مما كان من المسابيل
 القطعية اسناها بالقسم الاول وما كان من المسابيل الطنية جاز
 لها اثباته بالقسم الثاني فانه معلوم بنقل الاحاد وهو نفي الطن
 والعمل بالظن واجب بالاجماع والاجماع صحيح بايه وردت
 بلغات من قبيل القسم الاول وبهذا الطريق زالت الاشتكالات
والله اعلم
الباب الثاني
في تفسير الالفاظ
 وهو من وجهين الاول ان اللفظ اما ان ينسب الي تمام الماهية